القوى الدولية والتدخل السوفيتي في أفغانستان

رسالة مقدمة

للحصول علي درجه دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسة

مـــن

الباحث / راشد حمد النعيمي

أولاً ـ موضوع الدراسة :

لعبت القوى الدولية الكبرى، دوراً رئيسياً في إدارة مشهد ما بعد التدخل السوفيتي في أفغانستان، وفي المقدمة الولايات المتحدة وأوروبا والصين ودول أخرى. واستمرت رؤى ومواقف هذه القوى الكبرى تحدد مسار العمليات العسكرية على الأراضي الأفغانية، كما كانت المحدد الرئيسي لإعداد البيئة المحلية أو الإقليمية أمام التسوية وفتح المجال أمام المفاوضات الشكلية التي كانت ترعاها الأمم المتحدة لكي تصل إلى الاتفاق الذي أنهى الأزمة وفتح الطريق أمام مرحلة جديدة من الصراع على الأراضي الأفغانية.

وحيث أن هذه القوى الكبرى قد لعبت الدور الأساسي في إدارة أزمة الغزو والتوصل إلى التسوية، فإنها لم ترتكز كثيراً على تداعيات ما بعد الانسحاب، لكي يستمر الصراع نتيجة عدم الحرص على ترتيب الأوضاع بعد الانسحاب السوفيتي من أفغانستان، مع عدم التدخل بفاعلية لوقف الصراع بين القوى المحلية والتدخلات الإقليمية .

وفي هذا المبحث يمكن تناول مواقف الدول الكبرى وهي الولايات المتحدة، والصين الشعبية، ودول غرب أوروبا، واليابان، من الأزمة الأفغانية بعد الاحتلال السوفيتي لأفغانستان، ثم يمكن تناول دور هذه القوى في تسوية الصراع، وأخيراً مواقف هذه القوى من الصراع الدائر على الأراضي الأفغانية بعد الانسحاب السوفيتي.

ثانياً ـ أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تحليل حالة أفغانستان كدولة صغرى في ضوء ما حدث في النظام الدولي من تحولات،" ومنها تلك الأحداث التي عصفت بالولايات المتحدة في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م.

وفي ضوء ما سبق: فإن الدراسة تهدف إلى ما يلي:

١- تحليل طبيعة النظام الدولي وتحولاته في الفترة من ١٩٩١ ــ ٢٠١٥م.
٢- تحليل نمط العلاقات بين الدول الكبرى والصغرى.
٣- دراسة حالة للعلاقات بين الولايات المتحدة وأفغانستان.

ثانياً ـ أهمية الدراسة :

يمكن تحديد أهمية الدراسة في عدة نقاط هي :

١- استكمال الدراسات المحدودة في مجال العلاقات الدولية بين الدول الصغرى على المستوى النظري، وكذلك بالتطبيق على حالة للدراسة مثلما تطرحه هذه الدراسة، التي تركز على حالة أفغانستان.
٢- الاستمرار في المشروع العلمي للباحث الذي بدأ بالاهتمام بفرع العلاقات السياسية الدولية والسياسات الدولية، والسياسات الخارجية، وذلك في مرحلتي البكالوريوس، والماجستير.
٣- تمثل الدراسة نقطة انطلاق كبيرة للباحث في مرحلة ما بعد الحصول على درجة الدكتوراه، وذلك في مجال عمله الوظيفي.

ثالثاً : **تساؤلات الدراسة** .

يتحدد التساؤل الرئيسي للدراسة فيما يلي:

١- ما هي آليات القطب الأمريكي المهيمن على النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة للسيطرة على العالم ونظامها الدولي؟
٢- هل كان للثورات العربية التي تفجرت بداية بالثورة التونسية في ديسمبر ٢٠١٠م، تأثير كبير على أحداث تحول في النظام الدولي والانتقال إلى عصر الثنائية مرة أخرى أو التعددية القطبية؟

٣- هل كان التدخل الدولي بقيادة الولايات المتحدة – زعيمة النظام الدولي بعد ١٩٩١م، في شئون الدول الصغرى، إحدى سمات النظام الدولي أحادي القطبية؟
٤- هل كانت الحرب الأمريكية على الإرهاب سببًا حقيقيًا للتدخل الأمريكي في أفغانستان أم سببًا لتكريس الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي؟
٥- ما هي نتائج هذا التدخل الأمريكي في أفغانستان بعد مرور نحو ١٥ عامًا؟

خامساً : **الاطار المنهجي للدراسة** .

تأخذ الدراسة بمنهج تحليل النظم وهو الذي ينطلق من أن هناك مجموعة من المؤثرات (المدخلات – Inputs)، وهي النابعة من البيئة الداخلية والإقليمية والدولية تسهم في أحداث تحولات في النظام الدولي، أو تلعب دورًا بالغ الأثر في إنجاز تحولات معينة من شأنها طرح تداعيات معينة أو نتائج محددة وذلك في علاقة الدول الصغرى مع الدول الكبرى، ودرجة حرية الدول الصغرى في الحركة. وهو المعروف في هذا المنهج بـ (المخرجات (outputs)،. وبين المدخلات والمخرجات تتحدد كيفية إدارة هذه التحولات وعملية صنع السياسات وكيفية استيعاب التحولات ومحاولة التحكم في إنتاج مخرجات معينة، وهو المعروف في هذا المنهج بـ "العملية – Process) ويساعد هذا المنهج في تحليل البيئة المصاحبة لإحداث التحولات في النظام الدولي ودراسة جملة العوامل على جميع المستويات التي لها من التأثير على إدارة النظام الدولي في حقبته الجديدة، وعلى طبيعة العلاقات بين الدول الكبرى المهيمنة على النظام الدولي وهي في هذا السياق (الولايات المتحدة الأمريكية)، وبين الدول الصغرى، وحالة الدراسة هنا أفغانستان ويعتبر هذا المنهج ملائمًا لدراسة موضوع البحث.

سادساً : **الدراسات السابقة** :

من خلال القراءة في الدراسات السابقة في موضوع الدراسة، اتضح أنها تدور حول **ثلاثة محاور أساسية هي**:

المحور الأول: دراسات سابقة حول النظام الدولي وتطوراته في حقب زمنية مختلفة، وقد استفدنا منها في الفصل الأول في هذه الرسالة.

المحور الثاني: دراسات سابقة عن الأزمة الأفغانية وتطورها منذ التدخل السوفيتي فيها عام ١٩٧٩، وإلى الآن، وقد استفادت الدراسة مما كتب وأشرنا إليه في متن الرسالة.

المحور الثالث: دراسات سابقة عن نمط العلاقات بين الدول الصغرى والكبرى في سياقات زمنية مختلفة، ورغم محدوديتها، إلا أنها ستكون مفيدة جدًا للباحث في تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها. ورغم محدودتها إلا أن المتاح منها كان منها مفيدًا للغاية وخاصة رسالة الماجستير للباحثة شريفة فاضل عن ليبيا، والنظام الدولي الجديد، التي أجيزت من الكلية التي أتشرف بالدراسة فيها وهي كلية التجارة/ جامعة بورسعيد

ولذلك فإن هذه الدراسات كان لها بالغ الأثر في دعم الدراسة خلال فترتها الزمنية (١٩٩١– ٢٠١٥م).

الفصل الأول

مواقف القوى الدولية من الغزو السوفيتي لأفغانستان

وفي هذا الفصل يمكن تناول مواقف الدول الكبرى وهي الولايات المتحدة، والصين الشعبية ، ودول غرب أوروبا، واليابان، من الأزمة الأفغانية بعد الاحتلال السوفيتي لأفغانستان، ثم يمكن تناول دور هذه القوى في تسوية الصراع ، وأخيراً مواقف هذه القوى من الصراع الدائر على الأراضي الأفغانية بعد الانسحاب السوفيتي . يمكن تناول هذه القوى فيما يلي :

المبحث الأول

الولايات المتحدة الأمريكية

وموقفها من الغزو السوفيتي لأفغانستان

حيث أن التدخل السوفيتي في أفغانستان ، واحتلالها ، جاء في إطار مرحلة التهدئة في العلاقات بين الشرق والغرب، إلا أنه أثار مخاوف الولايات المتحدة على أكثر من مستوى.

فمن ناحية، قد وقع الغزو خارج نطاق دول المعسكر الشرقي، أي خارج منطقة النفوذ التقليدية المسلم بها – أي دول حلف وارسو. ومن ناحية أخرى فقد جرى في مواجهة دولة مجاورة لمنطقة تعج بالمصالح الأمريكية – الغربية - الحيوية وهي منطقة الخليج العربي، ومن ثمّ فقد وضع الغزو الولايات المتحدة في نطاق خبرة ما قبل الحرب العالمية الثانية، تلك الخبرة التي وصّلت واشنطن إلى التسليم بضرورة مواجهة القائم بالعدوان في خطواته الأولى لأن تركه ومحاولة استرضائه وتعويضه سوف تدفعه إلى المزيد من الأعمال التوسعية – العدوانية على النحو الذي لا يمكن إيقافه سوى بحرب شاملة بعد أن يكون قد أحدث التغيير على أرض الواقع.

من هنا قررت الولايات المتحدة التحرك السريع ومواجهة الغزو السوفييتي لأفغانستان، واتخذ رد فعلها الأشكال التالية:

- **إجراءات تجاه العلاقات الثنائية** : حيث أقدمت الولايات المتحدة على اتخاذ بعض القرارات والخطوات المباشرة والتي شكل بعضها نوع من "العقوبات" ضد موسكو مثل فرض حظر على شحنات القمح الإضافية التي تقع خارج الاتفاق الموقع عام ١٩٧٦ والذي حدد الصادرات من القمح بثمانية ملايين طن، وفرض قيود على دخول سفن الصيد السوفيتية إلى مناطق الصيد الأمريكية، وقيادة تيار مقاطعة دورة الألعاب الأوليمبية في موسكو ١٩٨٠. كما شكلت بعض القرارات الأمريكية رسالة إلى موسكو مؤداها تراجع الوفاق وفتح المجال أمام سباق التسلح ومن قبيل ذلك رفض مجلس الشيوخ المصادقة على معاهدة سالت ٢، وقرار الرئيس جيمي كارتر بزيادة الموازنة العسكرية زيادة حقيقية بنسبة ٥% وإنفاق عشرة مليارات دولار حتى عام ١٩٨٤ على تجهيز السفن والطائرات والإمدادات اللازمة لقوة الانتشار السريع البالغ قوامها مائة ألف جندي في منطقة البحر الأحمر والخليج العربي .
- **تدعيم العلاقات مع باكستان ومساعدة قوات المقاومة** : على الرغم من أن نظام الرئيس الباكستاني ضياء الحق (آنذاك) لم يكن يحظى بالتقدير من جانب واشنطن للعديد من الأسباب في مقدمتها السعي لحيازة السلاح النووي ، وتعمد الإبطاء في إرسال قوات الأمن لإنقاذ المواطنين الأمريكيين في السفارة الأمريكية في إسلام أباد (نوفمبر ١٩٧٩) عندما اجتاحها جمهور غاضب وقتل اثنين من الرعايا الأمريكيين ، إلا أن الولايات المتحدة اضطرت إلى تدعيم علاقاتها مع نظام ضياء الحق من أجل مواجهة الوجود العسكري السوفييتي في أفغانستان .
- **تقوية العلاقات مع الصين** : ففي إطار سعيها لمواجهة الغزو السوفييتي لأفغانستان تخلت الولايات المتحدة عن سياسة التوازن بين موسكو وبكين واتجهت إلى دعم علاقاتها مع الصين واستغلال التدهور في العلاقات بين الدولتين الشيوعيتين في بلورة موقف صيني متشدد إزاء الاتحاد السوفييتي.
- توظيف البعد الإسلامي في الصراع : فقد ركزت الولايات المتحدة على البُعد الديني في الصراع لاستثارة الدول الإسلامية انطلاقاً من تأكيدها على أن الغزو هو هجوم من دولة "لا دينية" ضد دولة إسلامية وشعب متدين. وقد برز البُعد الإسلامي واضحاً في خطب وتصريحات المسئولين الأمريكيين، كما برز واضحاً في محاولة توظيف هذا البُعد في الأشكال المختلفة من الحلول التي طرحتها الولايات المتحدة.

المبحث الثاني

دور القوى الكبرى في تسوية الصراع

بمرور الوقت أدركت القوى الكبرى المعنية بالصراع في أفغانستان وجود قيود عديدة على إمكانية تحقيق أهدافها من خلال الصراع المسلح على الأراضي الأفغانية. وتحول هذا الإدراك إلى قناعة لدى القوى الكبرى الثلاث، أي الولايات المتحدة والصين الشعبية والاتحاد السوفييتي. فالولايات المتحدة أدركت المدى الذي يمكن أن يصل إليه علاقاتها مع بكين، إذ ظلت قضية تايوان تشكل حاجزاً في وجه تطوير العلاقات، بل أنها كانت السبب الرئيسي وراء تدهور هذه العلاقات وعودة بكين لتنشيط علاقاتها مع موسكو. كذلك تزايدت الشكوك الأمريكية تجاه نوايا الرئيس الباكستاني ضياء الحق في تطوير برنامجه النووي للأغراض العسكرية وهو الأمر الذي اصطدم مع سياسة واشنطن تجاه منع الانتشار النووي وضبط هذا الانتشار في مناطق العالم المختلفة. وذلك بالإضافة إلى الانفتاح الهندي على الولايات المتحدة وزيارة أنديرا غاندي لواشنطن في يونيو ١٩٨٢ الأمر الذي وضع ضوابط جديدة على السياسة الأمريكية في تسليح باكستان. وظهر من جولات المفاوضات التي كانت تحت رعاية الأمم المتحدة في جنيف أن هناك تضارباً في الرؤية بين الولايات المتحدة وباكستان. فالأولى كانت تركز على إتمام الانسحاب السوفييتي في حد ذاته بصرف النظر عن قضايا الشأن الداخلي الأفغاني التي يجب أن تؤجل إلى ما بعد جلاء القوات السوفييتية، أما باكستان فكانت تطالب بتشكيل حكومة مؤقتة قبل البدء في مفاوضات الانسحاب حتى تضمن السيطرة على الأوضاع هناك. أما الصين الشعبية التي استاءت من الموقف الأمريكي تجاه تايوان، فقد فوجئت باعتراف سوفييتي بسيادتها على تايوان ورغبة سوفييتية ملحة في تهدئة العلاقات وإزالة القضايا العالقة، الأمر الذي فتح المجال أمام استئناف محادثات تطبيع العلاقات بزيارة نائب وزير الخارجية السوفييتي لبكين في أكتوبر ١٩٨٢. هذا بالإضافة إلى التجاوب مع السياسة الهندية الرامية إلى التهدئة وعدم التصعيد في وقت اتسمت فيه التفاعلات بالاضطراب والتبدل. وفيما يتعلق بالاتحاد السوفييتي فقد تأكد من استحالة حسم الموقف عسكرياً، بل أن وجود قواته في أفغانستان تحول إلى مأزق وأصبح مصدراً للمشاكل المتزايدة، ومن ثم أصبح مستعداً لمناقشة قضية الانسحاب والتخفيف من الشروط التي كان يضعها لإتمام الانسحاب سواء تعلقت بترتيب الأوضاع الداخلية أو الجدول الزمني للانسحاب الذي تقلص من ٣ سنوات– في الطرح المبكر – إلى أقل من عام. وكان مجيء الرئيس السوفييتي ميخائيل جورباتشوف إلى السلطة في مارس ١٩٨٥، العامل الحاسم في تهيئة الموقف للتسوية ، إذ طرح جورباتشوف، وفي إطار رؤيته الجديدة لمصادرة التهديد وللعلاقة مع الغرب عدة مبادرات للانسحاب من أفغانستان، إلا إنها لم تلق تجاوباً من الإدارة الأمريكية في المراحل الأولى (٨٥-١٩٨٧) وذلك لأن الإدارة الأمريكية أحاطت بالأبعاد المختلفة للمأزق السوفييتي في أفغانستان وسعت إلى إطالة أمد الوجود السوفييتي هناك، بهدف إنهاك القدرات السوفييتية وتعميق التوتر في علاقات الاتحاد السوفييتي مع الدول الإسلامية والنامية. ومع نهاية عام ١٩٨٧ كانت واشنطن قد وصلت إلى قناعة بالتجاوب مع الطرح السوفييتي بحل المشكلة عن طريق المفاوضات وأن ما حدث من انتكاسة للقوات السوفييتية بحل المشكلة عن طريق المفاوضات، يكفي لعدم تكرار مثل هذا العمل إضافة إلى أن جورباتشوف بدأ في ملاحقة الغرب بمبادرات من جانب واحد للحد من التوتر وتسوية المشاكل العالقة انطلاقاً من رؤيته لمخاطر التراجع في القدرات الاقتصادية السوفييتية ولعدم القدرة على مواصلة سباق التسلح مع الولايات المتحدة. وقد تبلورت هذه التوجهات في القمة الأمريكية – السوفييتية التي عقدت في ريكيافيك (٨-١٠ ديسمبر ١٩٨٧) والتي تم خلالها الاتفاق على مبدأين أولهما انسحاب القوات السوفييتية في فترة ١٢ شهراً، مع تعهد جورباتشوف بمواصلة الانسحاب بصرف النظر عن التطورات الداخلية في أفغانستان، وثانيهما إيقاف المساعدات الخارجية للمجاهدين بعد ٦٠ يوماً من التوصل إلى اتفاق موقع عليه للانسحاب وإعلان الجدول الزمني الخاص به .

المبحث الثالث

القوى الكبرى والصراع في أفغانستان

١٩٩٠-١٩٩٧

نظراً لأن القوى الكبرى وبالتحديد موسكو وواشنطن ركزتا على تسوية القضية الأفغانية في جوانبها الخاصة بالصراع بينهما، فقد انصب حرصهما على إبرام صفقة التسوية دون التوقف كثيراً أمام تفاعلات مرحلة ما بعد الانسحاب، فموسكو سعت على الخروج من "المأزق" الأفغاني وإغلاق ملف التدخل المباشر، أما واشنطن فقد قبلت أخيراً بالكف عن تغذية سياسة إطالة أمد المأزق السوفييتي في أفغانستان بعد أن أدركت أن موسكو قد استوعبت الدرس وأن جورباتشوف يسعى عبر المبادرات المتتالية إلى إعادة صياغة العلاقات مع الغرب على نحو يزيل أسباب الصراع والتوتر لاسيما بسبب النزاعات والقضايا الإقليمية. من هنا جاء الاتفاق الأمريكي السوفييتي في ديسمبر ١٩٩١ على وقف إمدادات الأسلحة لطرفي الصراع بدءاً من أول يناير ١٩٩٢.

والملاحظ أن قرار الانسحاب واتفاق موسكو وواشنطن على وقف إمدادات الأسلحة لطرفي – أو أطراف – الصراع في أفغانستان لم يكن يعني غياب الدور أو انتهاء الاهتمام بما يجري في أفغانستان، بل كان يعني استحداث وسائل وأدوات جديدة في مواجهة الصراع بدأت توجه بالأساس إلى الحد من التأثيرات السلبية للصراع على أمن ومصالح كل منهما مباشرة أو حلفائها ومحاولة توظيف هذا الصراع من أجل ضمان سيطرة حكومة إن لم تكن موالية فعلى الأقل غير معادية .

- **روسيا الاتحادية :**

نظراً لأن موسكو أقدمت على الانسحاب بسبب عجزها عن السيطرة على الأوضاع في أفغانستان والمشاكل العديدة التي ترتبت على اجتياحها لهذا البلد، فإن الانسحاب لم يكن يعني إغلاق ملف الأزمة، بل كان بداية لإعادة تقدير الموقف واستخدام أدوات جديدة لضمان عدم امتداد تأثيرات ما يجري في أفغانستان على الاتحاد السوفييتي – ثم الاتحاد الروسي – وجمهوريات وسط آسيا الإسلامية بعد تفكك الاتحاد السوفييتي وبالتالي فالجهود التي بذلتها موسكو بعد الانسحاب كانت من أجل دفع المخاطر وضمان أمنها وأمن جمهوريات وسط آسيا الإسلامية.

وسعت موسكو خلال الفترة من إتمام الانسحاب – أغسطس ١٩٨٩ – وحتى أول يناير ١٩٩٢، إلى تحقيق ذلك عبر تكثيف إمدادات السلاح والمساعدات لحكومة الرئيس نجيب الله. وقد ازداد إلحاح دعم نظام نجيب الله في مواجهة المجاهدين الأفغان بعد تبلور الروابط بين عناصر من المجاهدين – فصيل حكمتيار – وقوى المعارضة الإسلامية في عدد من دول وسط آسيا الإسلامية وفي مقدمتها طاجيكستان . وانصب الاهتمام الروسي على الحيلولة دون انتشار الأفكار الأصولية داخل الاتحاد الروسي لاسيما في المناطق ذات الأغلبية المسلمة – الشيشان، الأنجوش وباشكيريا – وضمان استقرار نظم الحكم في جمهوريات وسط آسيا.

الفصل الثاني

مواقف القوى الإقليمية

من التدخل السوفييتي في أفغانستان والتطورات اللاحقة

أوضحت الحقيقة، أن أفغانستان هي مصدرٌ للإزعاج لكل جيرانها في جنوب آسيا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى. فخلال ما يقارب عشرين عاماً أدى الصراع المحموم على القوة في أفغانستان إلى مئات الآلاف من القتلى وملايين من الجرحى واللاجئين. وعلى الرغم من انسحاب القوات السوفييتية من أفغانستان في فبراير ١٩٨٩ وسقوط حكومة نجيب الله الموالية لروسيا في أبريل ١٩٩٢، فإن الائتلاف الإسلامي لم ينجح في تحقيق الاستقرار في أفغانستان وربما قادت فصائل المجاهدين أفغانستان إلى مآسي إنسانية وسياسية أكثر مما أحدثته أية حكومات أفغانية سابقة.

فمنذ بداية الحرب الأهلية الأفغانية والتي توالت فصولها إلى أن ظهرت حركة طالبان على مسرح الأحداث فإن كل الدلائل تشير إلى فشل مشروع بناء الدولة في أفغانستان.

إن المباراة الكبرى التي تلعبها الفصائل المتصارعة في أفغانستان كان له آثار بالغة الخطورة على دول الجوار وبخاصة إيران وباكستان وطاجكستان. ووفقاً لأحد المحللين فإنه بدلاً من أن تصبح أفغانستان جسراً إلى جمهوريات آسيا الوسطى، فإنها أصبحت عقبة كبيرة تهدد باستدراج إيران وباكستان وطاجكستان وأوزبكستان في منافسة تخدم في النهاية مصالح لوردات الحرب المسيطرين على مناطق مختلفة من أفغانستان.

المبحث الأول

الصراع الأفغاني واعتبارات الأمن الإقليمي

تعود المأساة الأفغانية في جانب كبير منها إلى سلسلة من التناقضات الاقتصادية والسياسية والعرقية والتي تجعل من أفغانستان دولة مجزأة إلى مناطق عرقية ولغوية ودينية متباينة. فالأجزاء الشمالية يسكنها الأوزبك والتركمان والطاجيك علاوةً على الهازارا، بينما ينتشر البشتون في وسط وجنوب البلاد وإذا كانت الطالبان قد بدأت بالسيطرة على المناطق التي يسودها البشتون، فإنها بنهاية أغسطس ١٩٩٨ قد نجحت في تثبيت أقدامها على أراضي تسكنها مجموعات سكانية غير بشتونية. ومما يزيد من صعوبة الموقف في أفغانستان أن البلاد تنقسم جغرافياً إلى شمال وجنوب واضحين بفعل سلسلة جبال الهندكوش. وإذا كانت أفغانستان قد فقدت اهتمام الغرب بها مباشرة بعد انسحاب القوات السوفيتية، إلا أن ذلك لم يستمر طويلاً حيث ما لبثت المصالح الغربية وخاصة الأمريكية أن تجددت في أفغانستان خاصة بالنظر إلى الأهمية الجيواستراتيجية التي تتمتع بها. وكما يشير وعن حق أحد المراقبين للتطورات الأفغانية فإن الأهمية السياسية الجيواستراتيجية لأفغانستان قد امتدت لتشمل أبعاد اقتصادية تهتم بها كل من الولايات المتحدة وروسيا اهتماماً مباشراً، هذا علاوةً على الاهتمام الذي توليه دول أخرى ممتدة من كازاخستان إلى الهند. حيث تزايدت الأهمية الإقليمية والدولية لأفغانستان بعد أن ظهرت دول آسيا الوسطى الغنية بالمواد الخام على المسرح العالمي وهي دول حبيسة جغرافياً، ولهذا فقد بدأت دول مثل باكستان وإيران وتركيا والسعودية في الاندفاع للبحث عن موضع قدم في هذه الدول. علاوةً على ذلك هناك اتجاه في الولايات المتحدة وباكستان والسعودية يسعى لاستبعاد إيران وروسيا من المشاركة في الأنشطة الاقتصادية في هذه المنطقة.

فهل يمكن أن يشجع تزايد أهمية أفغانستان بعد ظهور دول آسيا الوسطى المستقلة الغنية بالنفط والغاز الطبيعي على إيجاد مخرج ينهي الصراع الأفغاني الدائر لمدة عقدين؟ ما يبدو في الحقيقة هو أن الصراع الدائر في أفغانستان بعد نهاية الحرب الباردة قد أضاع كثيرًا من الفرص لإقامة تعاون ملموس بين الهند وباكستان. كذلك فقد فقدت كل من باكستان وإيران بسبب استمرار الصراع الأفغاني فرصة لتطوير تفهم مشترك لنوع الاستراتيجيات والأساليب المناسبة لحسم المشكلة الأفغانية. ولهذا السبب فلن يكون من المبالغة القول بأن الحرب الأهلية الأفغانية كانت ولا تزال مصدراً لعدم الاستقرار في باكستان وللشك والريبة في علاقات إسلام أباد بطهران وكذلك في تعزيز الخلافات السياسية بين باكستان والهند. ولعل ذلك يثبت أن تسوية الأزمة الأفغانية تعتبر مسألة على درجة عالية من الأهمية إذا ما حاولت كلاً من الهند وباكستان تطوير علاقاتهما الاقتصادية مع جمهوريات آسيا الوسطى.

ومن بين كل دور الجوار الأفغاني فإن باكستان تبدو الأكثر تأثراً بالصراع السياسي في أفغانستان. فلم تغير الحرب الأهلية الأفغانية فقط في التركيبة السكانية الباكستانية بسبب موجات اللاجئين بل أفضت إلى مظاهر سلبية متعددة مثل تجارة السلاح والمخدرات وازدياد أنشطة الجماعات الإسلامية المتطرفة. وبالمقارنة بباكستان، فإن الصراع الأفغاني لم يؤثر وبنفس الدرجة

على المصالح الأمنية والاستراتيجية للهند. وعلى الرغم من ذلك فإن نيودلهي على درجة كبيرة من الاهتمام بالأحداث الدائرة في أفغانستان. وقد طورت كل من نيودلهي وإسلام أباد تصوراً مختلفاً عن المسألة الأفغانية ويبدو أن سياسة كل منهما يصعب أن تتسق أو تتفق مع سياسة الأخرى. ففي أعقاب الانسحاب السوفييتي من أفغانستان اتجهت الهند إلى دعم نظام الرئيسي السابق نجيب الله ثم بعد وصول طالبان إلى الحكم مالت نيودلهي إلى تدعيم المعارضين لطالبان وهو عكس الموقف الذي تبنته باكستان. هذا التناقض يعكس بجلاء فشل الدولتين في إدراك الحاجة الملحة لحل الأزمة الأفغانية وبالتالي فشل مجهودات بناء السلام والأمن في المنطقة.

المبحث الثاني

ردود الفعل الإقليمية للصراع الأفغاني

تتصف دور القوى الإقليمية تجاه الأزمة الأفغانية بالتناقض على ضوء أن إيران والهند وباكستان قد أخفقت جميعاً في التوصل إلى تسوية سلمية في هذه البقعة المتوترة من العالم. وما يدعو للأسف أن هذه الدول الثلاثة تزيد ولا تقلل من تعقيد الصورة على مسرح الأحداث الأفغاني. فبينما تعارض إيران حكم الطالبان، نجد أن باكستان تقف موقف المؤيد له ويتشابه موقف الهند مع إيران حيث لا تؤيد نيودلهي الطالبان، بل وقبل استيلاء طالبان على الحكم في كابول كانت الهند تدعم عسكرياً وعلى نحو ملموس فصائل أحمد شاه مسعود وبرهان الدين رباني. ونتيجة هذا التضارب فإن مواقف القوى الإقليمية لا تتفق وضرورات ومتطلبات التسوية السلمية للمنازعات والتي تقتضي وجود حد أدنى من تنسيق المواقف بين القوى المهتمة بصراعٍ ما.

ويشرح الجدول التالي مواقف القوى الإقليمية الثلاثة تجاه الصراع الأفغاني.

جدول (١)

مواقف باكستان وإيران والهند تجاه عدد من القضايا المتعلقة بالأزمة الأفغانية

الدولة / القضية	باكستان	إيران	الهند
تأييد حكومة الطالبان	مؤيد	معادي	معادي
تأسيس حكومة ائتلافية وطنية في كابول	غير متحمس	مؤيد	مؤيد
وقف إطلاق النار بين الفصائل المتصارعة	مؤيد	مؤيد	مؤيد
حظر الإمداد بالسلاح	مؤيد	مؤيد	مؤيد
الدور السعودي الأمريكي	غير معترض	معادي	معترض
وساطة الأطراف الثلاثة	تفضيل وساطة إسلامية	تفضيل وساطة إسلامية	تفضيل دور الأمم المتحدة

وإذا كانت القوى الإقليمية الثلاثة المشار إليها عالياً لا تتبنى مواقف واحدة تجاه الأزمة الأفغانية، فهل كان يمكن أن يتغير هذا الوضع فيما بعد وتتبدل التناقضات إلى بناء متبادل للثقة بينها آنذاك؟. الملاحظ في هذا الصدد أنه بالرغم من أن باكستان وإيران قد نجحت خلال مؤتمر القمة الإسلامي الذي انعقد المنعقد في طهران في مناقشة القضية الأفغانية وتقريب وجهات نظرهما بشأنها، بل وأيضاً في إجراء مباحثات ثلاثية شملتهما مع السعودية، إلا أنه مع ذلك، فإن إيران استمرت في مواقفها أكثر مع الهند وروسيا ودول آسيا الوسطى عام ١٩٩٥م. ولهذا فلم يكن مرجحاً أن تذوب التناقضات الإيرانية الباكستانية – الهندية بشأن أفغانستان. وهو ما أسهم في تعقيد الأمور لأن التناقض بين جيران أفغانستان الإقليميين يشجع القوى الدولية المهتمة بالمنطقة على التدخل بحكم وجود فراغ فشلت القوى الإقليمية في شغله. وإذا كان هناك من عامل سيرفع التناقض في مواقف القوى الإقليمية الثلاثة تجاه أفغانستان فعلى الأرجح هو انتهاء الفصائل الأفغانية نفسها

والقوى الدولية التي تساندها إلى ضرورة تحقيق تسوية نهائية. فلم يعد هناك المزيد من البنية التحتية الأفغانية ليتم تدميره وبدأت الأصوات من كل صوب ترتفع من أجل التوصل إلى وقف إطلاق النار وإقامة حكومة ائتلافية واسعة وفرض حظر على تزويد المتصارعين بالسلاح. ويمكن الوقوف بشيء من التفصيل على مواقف القوى الإقليمية الثلاثة تجاه الأزمة الأفغانية.

أ- التصور الإيراني: لا تشعر إيران بالأمن أو الارتياح من وجود حكومة طالبان في كابول لسببين أساسيين. أولاً أن الطالبان تتبنى مواقف عدائية من العناصر غير البشتونية داخل أفغانستان وخاصة ذوي الاتجاهات الشيعية منهم. وثانياً أن الطالبان، كما تراها طهران ليست إلا صنيعة للولايات المتحدة الأمريكية. علاوة على ذلك فقد أدانت إيران حكم الطالبان بسبب فرضها نموذجاً قاسياً للإسلام اعتقدت طهران أنه يسيء إلى صورة الإسلام والمسلمين في العالم، وهذه ليست بأسباب هينة. فالطالبان هم في غالبيتهم من السُنة الذين لا تربطهم رابطة وفاق تذكر مع الأفغان الشيعة الذين لجأوا إلى العيش بالقرب من الحدود الإيرانية الأفغانية. كذلك فإنه ليس بخافٍ أن إيران لا تنظر بعين الارتياح لتزايد النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط وأيضاً في أفغانستان مع وصول الطالبان للحكم.

ولا تقف إيران بموقفها هذا إزاء طالبان بمفردها بل تشاركها دول أخرى مثل روسيا وأوزبكستان والهند. وإذا ما تمت المقارنة بين أوزان هذه الأسباب فإن العامل الأخير وهو خشية إيران من الطالبان بحكم أنها مدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية يبدو أنه هو الذي يحرك طهران تجاه أفغانستان على نحو أكبر. وبالمقارنة بين إيران وبقية الدول الأخرى التي تشاركها نفس التوجه (روسيا، والصين ودول آسيا الوسطى)، فإن إيران لها دور أكبر في المسرح الأفغاني عن كل هذه القوى. فموسكو تهتم فقط بما يدور في أفغانستان من باب خشيتها من التطرف الإسلامي وكذلك الحال بالنسبة لدول آسيا الوسطى والصين.

أما إيران فإنها منذ أن نجحت الطالبان في تعزيز مواقعها في كثير من الأقاليم الأفغانية بما في ذلك الأقاليم التي يسكنها الشيعة في حيرات وباميان، فإنما (طهران) تخشى أن تكون الطالبان مجرد مقدمة تفتح الباب لتغلغل النفوذ الأمريكي في المنطقة والذي تراه إيران كتهديد كبير لمصالحها. ونظراً لأن الطالبان قد جاءت إلى أفغانستان من المدن الباكستانية المجاورة للحدود مع أفغانستان، فإن إيران شنت حملات دعائية مضادة لباكستان باعتبارها راعية للطالبان وكلما ازداد تقدم طالبان في المناطق التي تسكنها عناصر فارسية وغير بشتونية وخاصة بالقرب من الحدود الإيرانية الأفغانية كلما ازدادت الأصوات الإيرانية المعارضة للطالبان وباكستان ارتفاعاً.

المبحث الثالث

ردود فعل القوى الإقليمية الأخرى

تنطوي ردود فعل القوى الأخرى تجاه الأزمة الأفغانية على بعدين أولهما نفاذ حدود التسامح والصبر لدى بعض العواصم الغربية تجاه سياسات الطالبان ضد الأقليات والمرأة. وثانيهما هو بداية ظهور اتجاه في واشنطن يرى ضرورة إيجاد تشكيلة سياسية جديدة في أفغانستان. ولا تقل روسيا والدول الأوروبية الأخرى انتقاداً لانتهاكات الطالبان لحقوق الإنسان. ولعل تزايد الاهتمام الأمريكي والأوروبي بالمسرح الأفغاني وما يدور عليه منذ وصول الطالبان للحكم يرجع في جانب كبير منه إلى تزايد الأهمية الاستراتيجية لأفغانستان بعد ثبوت توافر احتياطات نفطية كبيرة في آسيا الوسطى والحاجة إلى توظيف الأراضي الأفغانية كحلقة وصل بين تلك المنطقة والعالم. وينعكس الاهتمام الدولي المتزايد بالاستقرار في أفغانستان على موازين القوى بين القوى الإقليمية المهتمة بالأزمة الأفغانية وبخاصة على التنافس الإيراني الباكستاني. فقد يترتب على تغيير مواقف القوى الكبرى تجاه الطالبان وبخاصة الولايات المتحدة تحسن ملموس في العلاقات الإيرانية – الأمريكية.

ولعله من المفيد النظر إلى الجهود الدولية الهادفة للتسوية السلمية في أفغانستان من زاويتين. الأولى هي إدارة الصراع وأساليب التسوية التي استخدمتها القوى الإقليمية مثل إيران وباكستان والزاوية الثانية هي الدور الذي لعبته منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة في إيجاد تسوية للصراع. فقد أوفدت الأمم المتحدة في ٢٠ مارس ١٩٩٨ مبعوثها السيد الأخضر الإبراهيمي إلى إسلام أباد بهدف استئناف المحادثات بين الفصائل الأفغانية المتصارعة. وخلال نفس الفترة زار وفد من منظمة المؤتمر الإسلامي مع وفد الأمم المتحدة إسلام أباد وقد ناقش وفد الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي مع القيادات الباكستانية وغيرها من دول الجوار الإقليمي مسألة حظر توريد السلاح إلى أفغانستان. كذلك فقد عقد الوفدان مباحثات مع قيادات الطالبان لمناقشة ذات الموضوع. ومن جانبها فإن منظمة المؤتمر الإسلامي وفي اجتماع وزراء خارجيتها في الدوحة بقطر في مارس ١٩٩٨ أيدوا مشروع باكستان الداعي إلى وقف توريد السلاح إلى الفصائل الأفغانية. وقد صدر عن مؤتمر الدوحة بياناً يدعو إلى وقف نزيف الدم وبدء مفاوضات نحو الحل السلمي للصراع الأفغاني

ومن جهتها حاولت الأمم المتحدة كما تجلى في سبتمبر ١٩٩٨، على هامش الاجتماعات الدورة ٥٣ للجمعية العامة، إيجاد مخرج سلمي للأزمة الأفغانية. فقد أكد اجتماع (٦+٢) والذي ضم الولايات المتحدة وروسيا بالإضافة إلى ست من جيران أفغانستان المباشرين ضرورة التسوية السلمية اللازمة الأفغانية وتم الاتفاق على إرسال بعثة لتقصي الحقائق واستكشاف آفاق التسوية بين أطراف الصراع. ولكن لا تزال جهود المنظمتين غير قادرة على تحقيق أية نتائج ملموسة على المسرح الأفغاني.

ومن ناحيتهم، فإن جيران أفغانستان إلى الشمال مثل طاجكستان وأوزبكستان لديهم مصالح كبيرة لتحقيق تسوية سلمية في جارتهم الجنوبية. فعدم استقرار المسرح الأفغاني يهدد على نحو كبير أمن آسيا الوسطى، كذلك فقد تدفع سيطرة الطالبان إلى تقوية الشعور بالقومية الأوزبكية والطاجيكية لدى الأوزبك والطاجيك بأفغانستان وهو ما سينعكس بالتبعية على الحركة القومية في دول الجوار الشمالي لأفغانستان. ونتيجة لتخوفهم من تعقيدات المسرح الأفغاني، فقد عقد وزراء خارجية دول قرغيجستان وأوزباكستان وطاجكستان اجتماعاً في دوشانبيه عاصمة طاجكستان في ٦ مارس ١٩٩٨ وطالبوا أطراف الصراع في أفغانستان بوقف فوري للقتال. وتحظى جهود دول آسيا الوسطى لتحقيق الاستقرار في أفغانستان بدعم وتأييد روسيا التي تخشى امتداد تيار الإسلام المتشدد إلى داخل حدودها. وإذا كانت القوى الخارجية المهتمة بأفغانستان تمتلك تصورات مختلفة عما يجب أن يتم في أفغانستان لوقف نزيف الدم إلا أنها تجتمع على أن ما حدث من دمار وتخريب يجب أن يقف.

الفصل الثالث

أفغانستان نموذجاً: للعلاقات بين الدول

الكبرى والصغرى في ظل نظام أحادي القطبية

تعتبر دولة أفغانستان هي أرض للصراع والتوازن، بين الدول الكبرى، ويتوقف الأمر على طبيعة النظام الدولي السائد. فقد غزا الاتحاد السوفييتي أفغانستان بنهاية ديسمبر ١٩٧٩، وقتما كان النظام الدولي السائد هو ثنائي القطبية، مع سيادة الحرب الباردة فيما بين العملاقين التي كانت تؤكد الصراع ولكن دون مجابهة. فكل من العملاقين حاولا تفادي المواجهة المباشرة كنمط للعلاقات فيما بينها، في ذات الوقت الذي سعى فيه كل طرف منهما، اكتساب أراضي ونفوذ وانتشار، تحقيقاً للمزيد من المصالح، وتفادياً لأية خسائر محتملة يمكن أن تضر الأمن القومي لأي منهما.

في هذا السياق سعى الاتحاد السوفييتي إلى التدخل في أفغانستان عام ١٩٧٩، على خلفية طلب النظام الحاكم فيها، لحماية أمن أفغانستان الدولة والشعب. وهنا ثارت ثائرة أمريكا ودول الغرب، وسعوا جميعاً إلى ممارسة الضغوط على الاتحاد السوفييتي وفرض العقوبات، حتى أنه قد تمت مقاطعة دولية واضحة لأولمبياد موسكو في العام التالي، رغم إتمام الدورة الأوليمبية في موعدها بحضور الدول المؤيدة لموسكو، أو حتى المحايدة، ولكنها في النهاية كانت تعبيراً عن نفوذ موسكو الدولي الذي وصل إلى ما يقرب من نصف مساحة الكرة الأرضية.

وقد استمر الوجود السوفييتي في أفغانستان من (١٩٧٩-١٩٩٥م) أي نحو (١٦) سنة متصلة دون قدرة على الحسم من الغرب وأمريكا التي تمثل القطب الدولي الآخر والمنافس، نظراً لأن النظام الدولي ثنائي القطبية الذي يخلق توازناً دولياً كبيراً، يصعب عليه القدرة على الحسم في مواجهة الطرف الآخر. ولم يبدأ الاتحاد السوفييتي التفكير في الخروج من أفغانستان إلا بعد وصول "جورباتشوف"، للحكم بنهاية مارس ١٩٨٥م، الذي جاء بأفكار جديدة في المكاشفة وإعادة البناء، وكانت أولى اهتماماته هي ضرورة الخروج من "المستنقع الأفغاني"، حسب تعبير جورباتشوف، الشائع. وفي هذا الإطار، كان النظام الدولي قد بدأ في التفكير بعد وصول جورباتشوف إلى الحكم، الذي بدأ بسياسة الانكماش والاهتمام بالداخل، وتقطيع أواصر وجسور العلاقات مع الحلفاء ومناطق النفوذ، وكانت فرصة لأمريكا في المقابل لتأكيد نفوذها. ولذلك كان غزو العراق للكويت في أغسطس ١٩٩٠، هو اختبار عملي للنظام الدولي الجديد الذي تأكد في انسحاب الاتحاد السوفييتي وتفككه بنهاية عام ١٩٩١م، ليسود نظام أحادي خالي من قطب آخر وهو الاتحاد السوفييتي، وتسود الولايات المتحدة وتسيطر على النظام العالمي، وكانت واقعة الغزو العراقي للكويت خير مثال كاشف ومترجم لهذه الحقيقة الجديدة. فلم يكن الاتحاد السوفييتي كقطب دولي، يمكن أن يسمح باستخدام القوة العسكرية على حدوده، ولكنه بإرادته سمح بذلك في مجلس الأمن، لاستخدام القوة العسكرية الأمريكية والدولية، في منطقة الخليج العربي وإجبار العراق على الخروج من الكويت بالقوة العسكرية. وكان هذا المشهد يؤكد الانكسار الشديد للاتحاد السوفييتي كقطب دولي، بدأ في الرحيل. وفي واقعة أفغانستان محل الدراسة، فقد كان الاتحاد السوفييتي في ظل نظام ثنائي القطبية، لا يسمح بتدخل الغرب في هذه الأزمة نهائياً، ورفض الحوار بشأنها، خاصة أنها تمثل الجوار الجغرافي له، والجسر للوصول إلى المياه الدافئة في المحيط الهندي، وبالتالي كانت لها أهمية استراتيجية.

المبحث الأول

الانسحاب السوفييتي من أفغانستان

والتحول نحو الحرب الأهلية

تعد الحرب الأهلية الأفغانية التي استمرت أكثر من عشر سنوات نموذجًا تطبيقيًا وحيا على التأثيرات المأساوية والانعكاسات السلبية العديدة التي تحفل بها الحروب الأهلية على وجه العموم حيث التدمير والخراب الذي تتعرض له البنية الأساسية للبلد والذي يمثل خسارة فادحة بالنسبة لدولة فقيرة الموارد كأفغانستان والتدخلات الإقليمية والدولية التي لا تهدف إلا لتحقيق مصالح خارجية لا تمثل أبدًا مصالح غالبية الشعب المعني، وعلى الأكثر – وإن كان ذلك دائمًا في نطاق ضيق ومحدود وعارض أيضًا – مصالح الأطراف المحلية الحليفة لهذا الطرف الإقليمي أو ذاك. وحيث تزداد المعاناة الإنسانية لجموع الشعب بكل ما يعنيه ذلك من قتلي وجرحي ومعوقين يصل إعدادهم إلى مئات الآلاف، فضلاً عن الانتقال الجماعي من منطقة إلى أخرى، أو الهروب الجماعي إلى خارج البلد نفسه بحثًا عن ملاذ آمن، وهو ما يصب في زيادة أعداد اللاجئين في الدول المحيطة، ويؤدي إلى تغيير حاد في التركيبة الاجتماعية والعرقية ويؤثر بدوره على محاولات الحل والاستقرار على المدى البعيد.

وتمثل الحرب الأهلية الأفغانية أيضًا نموذجًا قويًا لنماذج الحرب الأهلية في ظل النظام الدولي الجديد الذي أعقب نهاية الحرب الباردة حيث تختلط فيه الدواعي الموضوعية مع الانقسامات العرقية والطائفية والمناطقية مع الدواعي والاعتبارات الشخصية والنوازع الذاتية للقادة المحليين، مع التدخلات الإقليمية المرتبطة بدورها بصراعات إقليمية أخرى تحيط بأفغانستان، ككشمير على سبيل المثال والصراع على السلطة في بعض دول وسط آسيا كطاجيكستان، فضلاً عن صراع دولي يمس مصالح واستراتيجيات قوي عظمي وإقليمية على السواء، ونعني به الصراع مع الظاهرة الإسلامية المنظمة في شقها الداعي إلى تغيير العديد من نظم الحكم في عدد من الدول العربية والإسلامية، والتي توظف آليات العنف وصولاً إلى أهدافها.

المبحث الثاني

مراحل الحرب الأهلية

مرت الحرب الأهلية الأفغانية بمراحل عديدة، يمكن وضعها في ثلاث مراحل أساسية على النحو التالي:

المرحلة الأولي: من الانسحاب السوفيتي إلى سقوط نظام نجيب الله في فبراير ١٩٩٢: وتمثل هذه المرحلة امتدادًا في شق منها لمرحلة الجهاد ضد الاحتلال السوفيتي، وفي شق آخر تعتبر البداية الحقيقية للحرب الأهلية الأفغانية. فنظرًا للموقف الذي اتخذته فصائل المجاهدين برفض التعاون مع نظام نجيب الله، استمر الصراع بين الحكومة القائمة في كابول وبين هذه الفصائل. ونظرًا لأن فصائل المجاهدين أنفسهم لم تتفق على موقف موحد من مسألة الحكم فيما بعد القضاء على نظام نجيب الله، بدأت التحالفات العلنية والسرية، وعمليات الاستبعاد للآخرين، والنظر إلى الذات بأنها الأحق في قطف ثمار الجهاد.

على صعيد مواجهة نظام نجيب الله، فقد صاحب هذه العملية مسارات عديدة على النحول التالي:

١- مساعي سوفيتية حثيثة لتأمين تسوية سياسية يكون فيها حزب الشعب الديمقراطي جزء أصيل، ودارت هذه المساعي على أكثر من مستوي: الأول: محاورة الجماعات الجهادية المقيمة في باكستان باعتبارهم أحدي الطرق الأساسية جنبا إلى جنب مع العمل على إيجاد تنسيق مع باكستان في هذا الصدد. الثاني: محاورة الجماعات الأفغانية الموجودة في إيران لمناقشة شكل الحكومة معهم. الثالث: فتح الحوار مع الملك ظاهر شاه في ظل اقتراح سوفيتي بعودته إلى البلاد كجزء من الحل السياسي.

وصاحب هذه المساعي السوفيتية استمرار الدعم الاقتصادي والعسكري لحكومة نجيب الله لتقويتها في مواجهة الهجمات العديدة التي باتت تتعرض لها من فصائل المجاهدين المختلفة. وتشير بعض التقديرات إلى أن هذا الدعم وصل إلى ٣٠٠ مليون دولار شهريًا. لكن في الوقت نفسه كانت هناك ضغوط سوفيتية على نجيب الله بأن يتجاوب مع بعض مطالب فصائل المجاهدين، وأن يدخل معهم في مفاوضات سياسية لهذا الغرض.

٢- بموازاة الجهود السوفيتية الخارجية، أطلق نجيب الله عدة مبادرات سياسية لتأمين مصالحة وطنية بين الحكومة وفصائل المجاهدين بحيث تضم كافة القوي الأفغانية سواء في داخل باكستان أو خارجها، وهو ما تم رفضه. فاتجه نجيب الله إلى الفصائل الموجودة في أفغانستان من أجل إقامة نوع من المصالحة الوطنية، وهو ما لم ينجح فيه. وكان أبرز دعواته للمصالحة تلك التي قدمها في ٢٤ يناير ١٩٩٠ وتضمنت "عقد مؤتمر وطني مصحوبًا بوقف لإطلاق النار لمدة ستة أشهر. على أن ينشأ عن المؤتمر مجلس يناط به تأسيس لجان لصياغة دستور جديد للبلاد والتخطيط لإجراء انتخابات على أن يتم تشكيل جمعية وطنية تقوم بالتصدي على الدستور وعلى خطة الانتخابات التي ستجري بدورها تحت إشراف دولي وبحيث ينتج عنها حكومة جديدة. وهو ما رفضته فصائل المجاهدين

رسميًا في مطلع مايو. وقد بدأ حرص نجيب الله على الدخول في تسوية سياسية تبيح على الأقل استمرار حزبه عندما أعلن استعداده الاستقالة أثناء الانتخابات المقترحة، مع إعطاء المزيد من السلطات لوزراء الداخلية والدفاع فيما يتعلق باللجنة الخاصة التي سوف تشرف على الانتخابات. وعلى الصعيد العسكري استطاعت حكومة نجيب الله استخدام عناصر تفوقها في السلاح وفي قوة التنظيم وفي إدارة العمليات بتشتيت قوة المعارضة وإلحاق الخسائر بها.

المبحث الثالث

دور دول الجوار الجغرافي في الأزمة الأفغانية

في استمرار الأزمة الأفغانية (التأثير والتأثر)

انصب الاهتمام الرئيسي للدارسين للامتدادات الإقليمية للأزمة الأفغانية على إنعكاسات التدخل من جانب دول الجوار الإقليمي في أزمة أفغانستان، وليس على انعكاسات الأزمة ذاتها على تلك الدول. وإذا كان لذلك ما يبرره، حيث انشغل الأفغان، وحتى سنة ١٩٩٢ تقريباً، بالجهاد ضد الاحتلال السوفييتي، ثم نظام نجيب الله الشيوعي، فإنه لم يعد له ما يبرره في الوقت الراهن، حيث اتضحت انعكاسات حقيقية لذلك الصراع الذي يجري على أرض أفغانستان على دول الجوار، سواء كان ذلك بشكل متعمد من جانب قيادات من المجاهدين الأفغان، أو كان ناتجاً عن الإفرازات التلقائية لأزمة طالت ما يزيد عن سبعة عشر عاماً.

وتنطلق انعكاسات الحرب الأهلية والصراع في أفغانستان على دول الجوار تنبع من عدة اعتبارات هي:

(١) إنه من الصعب اعتبار أفغانستان دولة بالمعنى الحقيقي، رغم أن هويتها السياسية ليست محل تنازع، وهي عبارة عن اقطاعيات منفصلة.

(٢) من المؤكد أن لأطراف الصراع الأفغاني امتدادات مع قوى إقليمية مجاورة (حركات – حكومات – جماعات)، ومن المهم معرفة طبيعة تلك الروابط وطبيعة العلاقة القائمة بين الجانبين.

(٣) هناك دور كبير لقوى الجوار في صراع أفغانستان الداخلي، ومن المهم معرفة إلى أي مدى يسهم هذا الصراع ذاته في تحولات تلك القوى والتنافسات فيما بينها، وطبيعة التحالفات الناتجة عن ذلك.

(٤) إن أفغانستان دولة حبيسة لا تطل على بحار أو محيطات وهي تقع على جوار مع ست دول آسيوية، وقد تكررت شكاوى تلك الدول من انعكاسات الصراع الأفغاني عليها.

(٥) شهدت دول الجوار الشمالي لأفغانستان سلسلة من أعمال العنف من قِبَل حركات وجماعات سياسية من الداخل. ومن المفيد معرفة ما يعود من تلك القلاقل إلى اعتبارات داخلية، وما قد يكون عائداً إلى اعتبارات انتقال عدوى الصراع الأفغاني على دول آسيا الوسطى في الشمال.

والفكرة الرئيسية لهذا المبحث هي: أن الحرب الأهلية الأفغانية – والتي تتحدد بدايتها بسنة ١٩٩٢- أحدثت انعكاسات مهمة على دول الجوار المحيطة بأفغانستان، وبعض تلك الانعكاسات تمثل في انتشار الاضطرابات والقلاقل وعدم الاستقرار بتلك الدول، وكان أحد مظاهر ذلك بروز حركات احتجاجية وجهادية، وجماعات عنف تتبنى نفس أنماط ومفاهيم القوى الأفغانية المتصارعة. لكن انعكاسات تلك الحرب قد ارتبطت بالوضع داخل كل دولة مجاورة وطبيعة الظروف التي تمر بها. وسواء كانت الحرب هي السبب في ظهور حالة عدم الاستقرار في دول

كانت مستقرة في السابق، أو تكريس حالة عدم الاستقرار في دول هي غير مستقرة بطبيعتها نظراً لظروفها الداخلية، فإن الحرب الأفغانية قد رفعت من معدلات عدم الاستقرار بدول الجوار. ومع التسليم بأن الانعكاسات الكاملة لتلك الحرب لم تنجل بعد تماماً، ومع الأخذ في الحسبان – أيضاً وبنفس الدرجة – أنه من الصعب تحميل الحرب الأهلية الأفغانية كل مظاهر السوء بالدول المجارة، فإن الحرب الأهلية الأفغانية كانت أحد أبرز مصادر التوتر داخل وسط وجنوب آسيا.

أفغانستان والدول المحيطة بها (تشابكات الجوار):

تتجاور أفغانستان مع ست دول هي: إيران في الغرب، وباكستان في الجنوب والجنوب الشرقي والشرق، والصين في الشرق، وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان في الشمال. وحدود أفغانستان مع هذه الدول ذات طبيعة جبلية في الأغلب، والعلاقات بين القبائل الأفغانية ونظيراتها على الحدود ليست منقطعة، فهناك امتدادات قبلية وأسرية وعشائرية وإثنية... وغيرها. وأفغانستان دولة حبيسة بالمفهوم الجغرافي، أي لا تطل على بحار أو محيطات تربطها مباشرة بالعالم الخارجي، ومن ثم، هي تخضع – نسبياً – لدول الجوار في هذه الناحية. ولكن الدول المحيطة بأفغانستان رغم أنها جميعها تقريباً تندرج في عِداد العالم النامي – أو تعد نفسها كذلك (الصين تحديداً) – إلا أنها تختلف فيما بينها من حيث نظم الحكم، ونوعية المصالح، والاتجاهات السياسية، والأوضاع الداخلية. ومن ثم، فإن الأحداث داخل أفغانستان ليس لها تأثيرات متماثلة في كل دول الجوار.

وطبقاً لما ورد بأطلس العالم مؤخرًا، فإن المساحة وتعداد السكان بالدول المجاورة لأفغانستان هو كالتالي: إيران مساحتها ١.٦٤٨.٠٠٠ كم٢ وعدد سكانها ٥٩.٠٥١.٠٠٠ مليون نسمة، وطاجيكستان مساحتها ١٤٣.١٠٠ كم٢ وعدد سكانها ٥.١١٢.٠٠٠ مليون نسمة، وتركمانستان مساحتها ٤٨٨.١٠٠ كم٢ وعدد سكانها ٣.٥٣٤.٠٠٠ مليون نسمة، والصين مساحتها ٩.٥٥٩.٦٩٠ كم٢ وعدد سكانها ١.١٥١.٤٨٧.٠٠٠ مليون نسمة، وأوزبكستان مساحتها ٤٤٩.٦٠٠ كم٢ وعدد سكانها ١٩.٩٠٦.٠٠٠ مليون نسمة، وباكستان مساحتها ٣٠٧.٣٧٤ ميل٢ وعدد سكانها ١٢٩.٨٠٠ مليون نسمة تقريباً.

إذا كان متغير السكان والمساحة ذوي دلالة في احتمالات الاستجابة للانعكاسات وردود الفعل الناجمة عن الصراع داخل أفغانستان، فإن نسب التواجد الإسلامي في دول الجوار هو عامل أشد دلالة وهو أحد أسباب التأثر من عدمه. ومن حيث نسب التواجد الإسلامي بتلك الدول فهي على النحو التالي: يتركز المسلمون في الصين في أقاليم ننجيا – هوى المحكومة ذاتياً، ويونان، وشانزي، وجانسو، وهيبيه، وهونان، وشاندونج، وسيشيون، وسينكيانج، وشانزي. وطبقاً لإحصاء ١٩٩٢م، يبلغ تعدادهم ٢٨ مليون نسمة تقريباً، أما إيران، فالدين الرسمي هو المذهب الشيعي الإسلامي، ويبلغ عدد المنتمين إليه ٩٣.٨% من السكان في ١٩٩٠م. وفي باكستان غالبية السكان مسلمون سنة، وحوالي ١٥ أو ٢٠% شيعة. وإجمالي المسلمين ٩٦.٦٨% من السكان.

ختام الدراسة :

وكانت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، بداية لحقبة جديدة أكدت سيطرة الولايات المتحدة على النظام العالمي وسط تفكك الاتحاد السوفييتي وانسحابه كقوة عظمى من العالم بنهاية عام ١٩٩١م بعد الغزو العراقي للكويت أغسطس ١٩٩٠م، ثم تحريرها في يناير/ فبراير ١٩٩١م، ووسط اضطلاع الولايات المتحدة بمسئولياتها في قيادة النظام الدولي، بعد الانفراد به.

واستغلت الولايات المتحدة فرصة أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، وانتسابها إلى تنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن، وذلك للتدخل في أفغانستان بل واحتلالها في أكتوبر ٢٠٠١م، بحجة تدمير تنظيم القاعدة وزعيمه، وتدمير حركة طالبان الحاكمة التي تدعم وتأوي تنظيم القاعدة ورجاله.

وكان واضحاً أن الهدف الاستراتيجي من وراء احتلال أمريكا لأفغانستان، هو الوجود الأمريكي في هذه الدولة بدلاً من الاتحاد السوفييتي الذي استبدل بدولة روسيا العظمى بنهاية عام

١٩٩١م، الذي سبق له التدخل في أفغانستان واحتلالها. وبالتالي تكون الولايات المتحدة على مقربة بوجودها في أفغانستان، من حدود روسيا (الاتحاد السوفييتي سابقاً)، على الرغم من أن هذا الوجود الأمريكي في هذه المنطقة تحديداً، هو تهديد مباشر للأمن القومي الروسي، ولكن موازين القوى، والمشهد الذي تم ترويجه بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، ومن ورائه، لم تكن تسمح بمواجهة مباشرة بين الروس وبين الأمريكيين في هذه المنطقة. فترك الروس الأمريكيين لمصيرهم في أفغانستان، وتفادى المواجهة تجنباً لخسائر جديدة للروس، وترك الأمريكيين يدفعون ثمن غزوهم لأفغانستان بعيداً عن روسيا. لأن روسيا لم تكن في وضع يسمح لها بالمواجهة وهي في مرحلة انتقالية من دولة عظمى، وقطب دولي منافس، إلى دولة عادية تسعى لإعادة بناء نفسها لتعود مرة أخرى بقوة في النظام الدولي.

خلاصة البحث

وقد استخلصت الدراسة العديد من النتائج تحقيقاً لأهدافها التي سعت إليها، وهي:

١- بسيادة نمط السيطرة والهيمنة في النظام الدولي أحادي القطبية، وهي الحالة محل الدراسة، حيث قامت الولايات المتحدة وهي القطب الوحيد في العالم بغزو أفغانستان واحتلالها نحو (١٥) عاماً، غير عابئة ببُعد المسافة الجغرافية عن الولايات المتحدة، وغير عابئة بالتكاليف التي تمثل فائدة للاقتصاد الأمريكي وليس عبئاً على الميزانية الأمريكية كما يتصور البعض، حيث أن هناك وكلاء يشاركون في هذه التكاليف، فإن ذلك أدى بطبيعة الحال إلى محدودية حرية الحركة لدولة صغرى كأفغانستان في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فإن حركة الدولة الأفغانية كانت محدودة ومقيدة بإرادة القطب الأمريكي الأوحد، فضلاً عن دعم أوروبي واسع وصمت روسي صيني واضح إزاء ما حدث في أفغانستان في ظل الاحتلال الأمريكي لأفغانستان بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، وعلى خلفيتها بل ومرجعيتها.

٢- أن الغزو الأمريكي لأفغانستان، جاء على خلفية مبررات مسئولية تنظيم القاعدة الذي يأويه ويؤمنه نظام طالبان الإرهابي في أفغانستان، عن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، وما ترتب عليها من تفجير برجي التجارة العالمي في نيويورك. أي أن الغزو الأمريكي كان عبارة عن رد فعل لأفعال إرهابية، مكانها ومأواها ومأمنها هو أراضي الدولة الأفغانية حسب التقديرات الأمريكية، وما أشاعته الإدارة الأمريكية، آنذاك وإلى الآن بطبيعة الحال. حيث تم تصوير أن أمريكا ذهبت إلى أفغانستان دفاعاً عن النفس ومواجهة الإرهاب الذي ضرب أمريكا، وأنه لابد ألا تسكت أمريكا، خشية أن تتهم بالضعف في مواجهة الإرهاب، مهما كلفها من أموال وخسائرًا بشرية كبيرة كما حدث.

٣- أن الإدارة الأمريكية الجديدة في عهد "أرنولد ترامب"، (٢٠١٧م)، غيرت من استراتيجية الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، إلى استراتيجية الاستمرار وكذلك القرار بزيادة القوات الأمريكية في أفغانستان، لهو دليل على أن الولايات المتحدة، ربما لا تريد أن تستسلم أمام المنافس الروسي الجديد في النظام الدولي، وربما يعوضها ذلك عن الخسارة في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية عموماً كما حدث في العراق وسوريا ولبنان، والانتصار الساحق على داعش وأخواتها جبهة النصرة، والجيش السوري الحر... إلخ).

٤- وأخيراً: فقد أكدت الدراسة النمط السائد بين الدول الصغرى والدول الكبرى في ظل نظام دولي أحادي القطبية أو ثنائي القطبية. حيث أوضحت الدراسة أن نظام السيطرة الأمريكية على أفغانستان، كان عائقاً تماماً أمام أي درجة من درجات حرية الحركة في ظل نظام دولي أحادي القطبية. فقد كانت إرادة الدولة الأفغانية في حرية حركتها أمام الدولة الغازية والمحتلة لها، تكاد تكون منعدمة تماماً.

وبالتالي فإن نمط السيطرة والهيمنة هو النمط الذي ساد العلاقة بين الدولة الكبرى الغازية والمحتلة (الولايات المتحدة)، وبين الدولة الصغرى المحتلة (أفغانستان)، إلى حد يمكن القول بحسم أن الدولة الأفغانية كانت غائبة تماماً.

المراجـــــــع

المراجع العربية :

ـ الكتب :

١- احمد الرشيدي (دكتور)، "ظاهرة العولمة ومبدأ السيادة الوطنية" في: د. حسن نافعة، د. سيف عبد الفتاح (تحرير)، العولمة: قضايا ومفاهيم، (القاهرة، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي الثاني، (١٩٩٩/ ٢٠٠٠م).

٢- أحمد سويلم العمري (دكتور)، أصول العلاقات السياسية الدولية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٩م.

٣- أحمد موفق زيدان، "أفغانستان.. اللعبة الإقليمية بديلاً للعبة الدولية"، مركز الجزيرة للدراسات، ٤/مايو/٢٠١٤م.

٤- إسماعيل صبري مقلد (دكتور)، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩١م.

٥- الهيئة العامة للاستعلامات، تطورات الوضع في أفغانستان، القاهرة: ١٩٩٣م.

٦- بطرس غالي (دكتور)، ٥ سنوات في بيت من زجاج، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، طبعة أولى، ١٩٩٩م.

٧- توماس أ. جوتير، الولايات المتحدة والمقاومة الأفغانية، في: رالف هـ. ماجنوس (محرر) مشكلة أفغانستان، قضايا وخيارات سياسية، القاهرة: مكتبة الوعي العربي، ١٩٨٥م.

٨- جمال حمدان (دكتور)، استراتيجية الاستعمار والتحرير، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩م:

٩- جمال علي زهران (دكتور)، التدخل السوفيتي في أفغانستان: الدوافع والتداعيات، في: د. إبراهيم عرفات (محررًا)، القضية الأفغانية وانعكاساتها الإقليمية والدولية، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩٩م.

١٠- جوليان ثوني، "النزاع في طاجيكستان: التفاعل بين التمزق الداخلي والمؤثرات الخارجية ١٩٩١-١٩٩٤م، دراسات عالمية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، عدد ٣، ٢٠٠٠م.

١١- جوموك سوند أرام (مع محمد إسلام) "صدام أم حوار؟ بعض الأفكار الاقتصادية للعصر الجديد" في: د. فخري لبيب (محرر) صراع الحضارات أم حوار الثقافات.

١٢- حسين شريف (دكتور)، "ينابيع المعرفة في السياسة الدولية المعاصرة"، (الجزء الخامس)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٤م.

١٣- ساطع علي، على طريق الحرير: مشاهدات ومواقع وأحداث، دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٤م.

١٤- صموئيل هينتجون: صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة: طلعت الشايب، القاهرة، سطور، الطبعة الثانية، ١٩٩٨م.

ـ الدوريات:

١- إبراهيم نوار، "تركيا بين الخوف الأوروبي والعنف الآسيوي"، **السياسة الدولية**، أبريل/ ١٩٨٠م.

٢- أبو بكر الدسوقي، "العالم يتحول: حقائق جديدة على الخريطة العالمية"، **السياسة الدولية**، عدد ١٨٧، يناير/ ٢٠١٢م.

٣- أبو بكر الدسوقي، "صراع المصالح الخارجية في الأزمة الأفغانية"، **السياسة الدولية**، عدد (١٣٠)، أكتوبر/ ١٩٩٧م.

ـ الرسائل العلمية (الدكتوراة والماجستير):

١- شريفة فاضل محمد بلاط، أنماط العلاقة بين الدول الكبرى والدول الصغرى مع التطبيق على نموذج أزمة لوكيربي، رسالة ماجستير، كلية التجارة ببورسعيد، جامعة قناة السويس، ٢٠٠٣م.

المراجع الأجنبية :

I- Books:

1- C. Cook & J. Stevenson, Modern European History 1763 – 1985, London, Longman, 1987.

2- David Held, Democracy and the Global order: From the modern state to cosmopolitan Governance, polity press, London, 1995.

3- Fazal ur Rahman, "Pakistan's Role in the Reconstruction of Afghanistan", in: Suroosh Irfany and Fazal ur Rahman.

4- Frederick Hartman, The Relatuion of Nations, (New York, The Macmillan Co, 1962.The Politics of Survival, Boulder: Westview Press,

5- K. Perry, Modern European History 1871-1979, London, W. H. Allen, 1980.

6- Louis Dupree and Linette Albert, ed., Afghanistan in the 1970s, New York: Praeger Publishers, 1974.

7- Cole Publishing Co, 1990.

8- Rasul Amin, "the Future Shape of the Afghan Understanding Global Issues, California, Brooks/ P.Tom & R. Gorman, International Relations:

9- Sociery", in: Suroosh Irfany and Fazal ur Rahman, eds, Afghanistan: Looking to the future, Islamabad: the Institute of Strategic studies, 1990.

15- Abdul Sattar, "Afghanistan: Jihad to Civil War, "**Regional Studies**" (Islamabad), Vol. 14, no. 4, Fall 1996.

1- Aditya Sinha, "India Invited to UN Meet on Afghanistan", **The Pioneer**, November 3, 1996.

16- Alvine Z. Rubinstein "New World Order or Hollow Victory", **Foreign Affairs**, vol. 70, No. 4, February 1991.

17- Anne- Marie Slaugbter "The Real New World Order", **Foreign Affairs**, vol. 76. No. 5. Sep/ Oct, 1997.

18- Anthony Hyman, "The Future of Afghanistan," **The World Today**, vol. 50, no. 12, Dec. 1994.

19- Bruce Russt & James S., Sutterlin "The U.N. In A New World Order", **Foreign Affairs**, vol. 70 2. Spring 1991.

20- C. Fred Bergsten, "America's Two-Front Economic Conflict", **Foreign Affairs**, Vol. 80, N. 2, March/April, 2001.

21- C.F. Ghulam Sarwar, "Strategic Dimensions of the Afghan Crisis", **National Development and Security**, vol. 4, no. 3, February 1996.

22- Christopher Layne "Rethinking American Grand Strategy: Hegemony or Balance of Power in the Twenty – First Century", **World policy Journal,** Summer 1998.

23- Dilip Hiro, "The Crisis of The Tajik-Afghan Border", **Middle East International**, 24 Sept., 1993.

II- Periodicals:

1- Abdul Sattar, "Afghanistan: Jihad to Civil War, "**Regional Studies**" (Islamabad), Vol. 14, no. 4, Fall 1996.

2- Anne- Marie Slaugbter "The Real New World Order", **Foreign Affairs**, vol. 76. No. 5. Sep/ Oct, 1997.

3- Barnett R. Rubin, "Afghanistan in 1993: Abandoned but Surviving", **Asian Survey**, vol. 34, no. 2, February 1994, 187.

Summary

Major international powers played a key role in managing the post-Soviet scene in Afghanistan, with the United States, Europe, China and others at the forefront. Perspectives and positions of these major powers continued to determine the course of military operations on Afghan territory and were the main determinant of the preparation of the local or regional environment for the settlement and opened the way for formal negotiations sponsored by the United Nations to reach an agreement that ended the crisis and opened the way for a new phase of conflict. Afghan territory. As these major powers played a key role in managing the crisis of the invasion and reaching a settlement, they did not focus too much on the aftermath of the withdrawal, so that the conflict would continue as a result of the lack of care to arrange the situation after the Soviet withdrawal from Afghanistan, Local and regional interventions. In this section, we can address the positions of the major countries namely the United States, the People's Republic of China, the Western European countries and Japan, from the Afghan crisis after the Soviet occupation of Afghanistan, and then the role of these forces in resolving the conflict. Soviet withdrawal. The study aims to analyze the situation of Afghanistan as a small country in the light of what has happened in the international system of transformations, "including those that hit the United States on 11 September 2001. In light of the above, the study aims to: 1. Analysis of the nature and transformations of the international system in the period from 1991 to 2015. 2. Analysis of the pattern of relations between major and minor States. 3. A case study of the relations between the United States and Afghanistan.

International forces and Soviet intervention in Afghanistan

PH.D. in Political Science

Prepared by

Rashed Hamad Alnoaimy